ارتفاع مؤشر «ستاندرد آند بورز» المُركّب لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 1.6 في المئة

«المركز»: أسواق الأسهم العالمية والخليجية تواصل انتعاشها في شهر يونيو

قال المركز المالي الكويتي «المركز» في تقريره الشهري عن أداء الأسواق لشهر يونيو 2020، أن الأسواق الخليجية واصلت انتعاشها، مسجلة مكاسب للشهر الثالث على التوالي في يونيو. كما تصدرت أسهم دبي منخفضة القيمة قائمة الأسهم الرابحة بين الدول الخليجية، بينما تخطت أسعار النفط حاجز 40 دولار أمريكي للبرميل.

وأشار تقرير «المركز» أن أداء الأسواق الكويتية كان إيجابياً خلال الشهر، حيث حقق المؤشر العام للأسهم الكويتية مكاسب بنسبة 2.7% في شهر يونيو. كما أن تخفيف إجراءات حظر التجول إلى جانب انتعاش أسعار النفط ساهما في إضفاء نظرة إيجابية على إقبال المستثمرين. وأعلنت وكالة مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال أنها ستعيد تصنيف مؤشرات الكويت من الأسواق الحدودية إلى الأسواق الناشئة في نوفمبر 2020، مع المراجعة النصف سنوية للمؤشر. وفي الوقت نفسه، وافق مجلس الوزراء الكويتي على خفض ميزانيات الجهات والمؤسسات الحكومية للسنة المالية 2021/2020 بنسبة لا تقل عن 20% لتخفيف العجز الناجم عن تفشي جائحة كوفيد – 19. وكانت شركة أجيليتي أفضل الشركات القيادية الكويتية أداءً، حيث سجلت أرباح بنسبة 11.2%. كما أبرمت شركة أجيليتي اتفاقية مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية بالكويت لتطوير مشروع خاص بتطوير منطقة مخازن ومنطقة حرفية بمدينة صباح الأحمد السكنية. وكان قطاع المواد الأساسية والصناعية هو الأفضل أداءً في الكويت خلال الشهر، بفضل ارتفاع مؤشراته ارتاع بنسبة 9.2% و7.8% على التوالي.

وعلى الصعيد الإقليمي، أشار تقرير «المركز» إلى أن مؤشر ستاندرد آند بورز المُركّب لدول مجلس التعاون الخليجي قد ارتفع بنسبة 1.6% في يونيو، كما أعلنت جميع الأسواق الخليجية باستثناء عُمان عن تحقيق أرباح. وكان سوق دبي هو الأفضل أداءً بين الأسواق الخليجية، حيث سجل ارتفاعًا بنسبة 6.2% لهذا الشهر، تليه أسواق أبو ظبي والكويت وقطر والسعودية، الذين سجلوا ارتفعًا بنسبة 3.5% و2.7% و1.7% و0.2% على التوالي. وذكر البنك الدولي في تقريره الأخير أن اقتصادات الدول الخليجية ستنكمش بنسبة 4.1% في 2020 لكنها ستعاود النمو بنسبة 2.2% في 2021. وفي سياق متصل، لجأت السعودية إلى قطاع التعدين كونه يساهم في تحقيق انتعاشها الاقتصادي. كما أقر مجلس الوزراء السعودي قانون تعدين جديد يستهدف تسريع وتيرة الاستثمار الأجنبي مع ضمان وجود التمويل المستمر للقطاع إلى جانب دعم أنشطة برامج المسح الجيولوجي والاستكشاف. ويتماشى القانون مع جهود المملكة التي تهدف إلى التنويع بعيدًا عن النفط عن طريق التوسع في الاستثمار الأجنبي في قطاع التعدين.

وأشار تقرير «المركز» إلى أن شركة اتصالات والشركة الدولية القابضة كانتا أفضل الشركات القيادية أداءً من خارج الكويت لهذا الشهر، حيث حققتا ارتفاعاً بنسبة 5.0% و4.9% على التوالي.

وكان أداء أسواق الأسهم العالمية إيجابياً للشهر الثالث على التوالي مع ارتفاع مؤشر MSCI العالمي بنسبة 2.5% في يونيو. وارتفعت الأسهم الأمريكية (إس أند بي 500) بنسبة 1.8% على الرغم من تزايد حالات الإصابة بفيروس كوفيد19– في عدة ولايات بسبب الموجة الثانية من الفيروس. كما قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي إبقاء أسعار الفائدة دون تغيير خلال اجتماع يونيو، وأشار إلى أنه سيبقي على أسعار الفائدة عند مستويات قريبة من الصفر إلى أن يتعافى الاقتصاد. ويتوقع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تراجع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بنسبة 6.5% في عام 2020 قبل أن يعاود الارتفاع بنسبة 5% في عام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، أكد بنك Apex التزامه بمواصلة شراء السندات مستهدفاً 80 مليار دولار أمريكي شهرياً في سندات الخزينة و40 مليار دولار أمريكي في الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري. وظل مؤشر سوق المملكة المتحدة (مؤشر فوتسي 100) إيجابيًا، حيث حقق مكاسب بنسبة 1.5% للشهر. كما صرح بنك إنجلترا خلال إعلانه في يونيو أنه سيرفع برنامج شراء السندات إلى 123 مليار دولار أمريكي مع الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي عند مستوى قياسي منخفض عند 0.1%. وشهدت الأسواق الناشئة انتعاشًا في أدائها خلال الشهر، حيث سجل مؤشر MSCI للأسواق الناشئة ارتفاعاً بنسبة 7.0%. أما عن أسعار النفط، فقد أغلقت عند حاجز 41 دولار أمريكي للبرميل بنهاية يونيو 2020، مسجلة ارتفاع بنسبة 16.5%، مع اتفاق أعضاء أوبك وحلفاؤها على تمديد الإنتاج، بينما ارتفعت توقعات الطلب على الطاقة بسبب تخفيف القيود التي فرضتها غالبية الدول للحدّ من انتشار الفيروس. أما عن أسعار الذهب، فقد واصلت ارتفاعها بشكل مطرد بنسبة 3.1% في يونيو في ظل تزايد المخاوف بشأن الموجة الثانية والتي زادت من الطلب على الأصول ذات الملاذ الآمن.

المركز المالي الكويتي

39.8 طن ذهب.. صافي مشتريات البنوك المركزية العالمية خلال مايو

ظلت مشتريات البنوك المركزية حول العالم من الذهب مستقرة نسبياً خلال شهر مايو الماضي، لكن وتيرة الشراء بين الدول اختلفت وأصبحت أكثر تركيزاً.

وبحسب التقرير الشهري الصادر عن مجلس الذهب العالمي، فإن صافي مشتريات البنوك المركزية في المجمل بلغت 39.8 طن من الذهب خلال شهر مايو ، وهو ما يتماشى نسبياً مع صافي المشتريات المسجلة في أبريل على صعيد الأداء الشهري.

ومع ذلك، فإن المشتريات أعلى من المتوسط الشهري البالغ 35 طن في غضون أول أربعة أشهر من العام.

أما في غضون أول خمسة أشهر من العام، فإن صافي المشتريات، كما توضح البيانات المأخوذة من صندوق النقد الدولي، تقف حاليا عند 181 طن، وهو أقل بنحو 31 بالمائة عند المقارنة مع نفس الفترة في عام 2019.

ورغم توقعات مجلس الذهب العالمي بأن تظل البنوك المركزية تسجل صافي مشتريات في العام الحالي، لكن مستويات الشراء ستكون أقل من تلك المسجلة في عامي 2018 و2019.

وفي 2020 حتى الآن، فإن خمسة بنوك مركزية قد عززت احتياطياتها من الذهب بنحو طن أو أكثر، فيما كان هناك 6 بنوك مركزية قامت ببيع المعدن.

وفي مايو ، كانت تركيا مجدداً هي الأكثر شراءً للذهب، عبر زيادة احتياطياتها من المعدن الأصفر بنحو 36.8 طن، ما عزز الإجمالي الذي بحوذتها إلى 560.8 طن.

ويمثل الذهب نحو 36.4 بالمائة من كافة الاحتياطيات لدى البنك المركزي في تركيا، والتي صعدت إلى المرتبة رقم 12 من بين الدول الأكثر حيازة للمعدن.

وجاءت أوزبكستان كثاني أكثر الدول شراءً للمعدن في مايو بتعزيز مشترياتها بنحو 6.8 طن لتصل إلى 342.8 طن (59.5 بالمائة من إجمالي الاحتياطيات لدى البلاد).

ورغم ما أعلنته روسيا مؤخراً بالتوقف عن الشراء، لكنها عززت مشترياتها من المعدن الأصفر بنحو 0.5 طن في مايو.

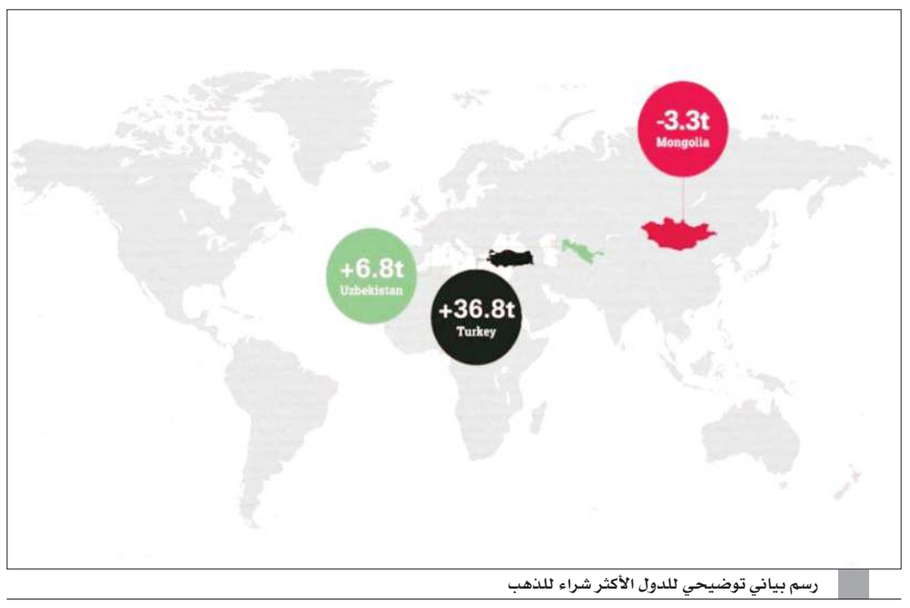

رسم بياني توضيحي للدول الأكثر شراء للذهب

وفي المقابل، كانت مونغوليا هي الدولة الأكثر مبيعاً في مايو الماضي، عبر بيع 3.3 طن من احتياطيات الذهب لديها، يليها كولومبيا ومالطا على التوالي عبر بيع 0.9 طن و0.2 طن على الترتيب.

وبلغت حيازة البنوك المركزية حول العالم من الذهب 34.905 ألف طن تقريبا في مايو الماضي، بما يمثل حوالي 60 بالمائة من إجمالي الاحتياطات.

وعلى صعيد قائمة الأكثر حيازة، لم تشهد تغييراً يذكر، حيث جاءت الولايات المتحدة وألمانيا في الصدارة على الترتيب بامتلاك 8133.5 طن و3363.6 طن من المعدن على التوالي.

ويشغل صندوق النقد المرتبة الثالثة من القائمة بحيازة 2814 طن من الذهب، ليكون الكيان الوحيد الموجود بالقائمة التي تضم 99 دولة حول العالم.

وتأتي إيطاليا (2451.8 طن) وفرنسا (2436 طن) وروسيا (2299.2 طن) والصين (1948.3 طن) وسويسرا (1040 طن) واليابان (765.2 طن) والهند (654.9 طن) في المراكز التالية من قائمة تضم أكثر 10 دول حيازة للذهب في العالم.

«فيتش» تخفض التصنيف الائتماني لعدد قياسي من الدول

وكالة فيتش التصنيف الائتماني

خفضت وكالة فيتش التصنيف الائتماني لعدد قياسي من الدول في النصف الأول من العام الجاري، بفعل صدمة وباء كورونا وأثرها الاقتصادي العالمي.

وقال رئيس وحدة التصنيفات السيادية في الوكالة الأمريكية «جيمس ماكورماك» في تصريحات لمحطة «سي إن بي سي»، إن الوكالة قلصت التصنيف السيادي لـ33 دولة في أول 6 أشهر من العام الحالي، وهو مستوى قياسي مرتفع.

وأوضح مسؤول «فيتش» أن الوكالة وضعت إشارة «سلبية» على النظرة المستقبلية لتصنيف 40 دولة أو كيان سيادي، ما يعني احتمالية خفض تصنيفها خلال الفترة المقبلة.

وتابع: «لم نشهد قط في تاريخ وكالة فيتش وجود 40 دولة بنظرة مستقبلية سلبية في الوقت نفسه».

وأشار إلى أن الوكالة لم تقم في أي عام سابق بخفض التصنيف الائتماني لـ33 دولة، وهو ما حدث في أول 6 أشهر فقط من هذا العام.

وأوضح «ماكورماك» أن العديد من الحكومات قامت بزيادة الإنفاق لحماية اقتصاداتها من التأثر الشديد بالوباء، ما يهدد بتدهور المراكز المالية لـ119 دولة تقوم الوكالة بمنحها تصنيفات ائتمانية.

وكان صندوق النقد الدولي قد حذر من احتمالية ارتفاع الدين العام العالمي لمستوى قياسي جديد يتجاوز 100 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

«بنك.أوف.أمريكا»: صناديق السندات تجذب 15 مليار دولار في أسبوع

قال «بنك أوف أمريكا» إن المستثمرين تخارجوا من صناديق الأسهم العالمية بالتزامن مع مخاوف الوباء واندفاع المستثمرين نحو الأصول الآمنة.

وأظهر تقرير البنك الاستثماري الأمريكي، أن المستثمرين ضخوا 15.3 مليار دولار في صناديق السندات ومليارى دولار في الذهب خلال الأسبوع المنتهي يوم الأربعاء.

وأوضح التقرير ان المستثمرين سحبوا 7.1 مليار دولار من صناديق الأسهم بالتزامن مع تجدد مخاوف الوباء وسط قفزة الإصابات في الولايات المتحدة.

و خسرت صناديق الأسهم في الأسواق الناشئة 3.1 مليار دولار في الأسبوع العشرين على التوالي من تدفقاتها الخارجة، بينما فقدت أدوات الدين 1.9 مليار دولار.

وبذلك ترتفع القيمة الإجمالية للتدفقات الخارجة في عام 2020 لأصول الأسواق الناشئة إلى 91 مليار دولار بعد أن اندفع المستثمرون إلى الملاذات الآمنة.

وأضاف التقرير أن صناديق السيولة شهدت أكبر تدفقات خارجة منذ ديسمبر الماضي.

وأفاد معهد التمويل الدولي أن تدفقات المحافظ الاستثمارية إلى الأسواق الناشئة قفزت بنحو 32.1 مليار دولار في الشهر الماضي من 3.5 مليار دولار في الشهر السابق له، معظمها في السندات.

نشاط الاقتصاد البرازيلي يتحسن رغم استمرار الانكماش

ارتفع النشاط الاقتصادي في البرازيل لأعلى مستوى في 4 أشهر رغم استمرار الانكماش خلال يونيو الماضي، مع تداعيات فيروس كورونا.

وبحسب بيانات مؤسسة «ماركت» للأبحاث ، فإن مؤشر مديري المشتريات المركب الذي يضم قطاعي الصناعة والخدمات ارتفع إلى مستوى 40.8 نقطة خلال يونيو ، وهو أعلى مستوى في 4 أشهر، مقارنة مع 28.1 نقطة في الشهر السابق له.

وتحسن أداء نشاط الخدمات خلال الشهر الماضي من 27.6 نقطة ليصل إلى مستوى 35.9 نقطة.

ويعتبر مستوى 50 نقطة هو الحد الفاصل بين التوسع والانكماش في النشاط الاقتصادي.

وأوضحت البيانات: «على الرغم من التحسن إلى حد ما منذ مايو ، لا يزال التباطؤ في اقتصاد الخدمات في البرازيل قاسيا وذات طبيعة غير مسبوقة، في الواقع كانت البيانات الأخيرة حول النشاط والأعمال الجديدة مروعة بكل بساطة».

ويتوقع صندوق النقد الدولي انكماش اقتصاد البرازيل بنحو 9.1 بالمائة خلال العام الجاري.

«بوينغ» تعتزم تسريح أكثر من 1000 موظف في أمريكا

شركة «بوينغ»

ذكر تقرير صحفي أن شركة «بوينغ» تعتزم تسريح أكثر من 1000 موظف في الولايات المتحدة بنهاية الشهر المقبل مع استمرار تداعيات كورونا.

ونقلت صحيفة «سياتل تايمز» عن مصادر لم تسمها، أن الشركة أبلغت ما يقرب من 1030 موظفًا بأنهم سيفقدون وظائفهم بحلول 28 أغسطس المقبل.

وأضاف التقرير أن خطة خفض الوظائف الجديدة سوف تؤثر على 668 موظفا في ولاية واشنطن.

تعد عملية التسريح هذه جزءًا من خطة تم الإعلان عنها سابقًا لخفض القوى العاملة بنسبة 10 بالمائة، بسبب تأثير فيروس كورونا والإجراءات المتعلقة به من تقييد السفر وغير ذلك.

ويبلغ عدد موظفي بوينغ حوالي 160 ألف موظف حول العالم، ما يعني أن خفض الوظائف يهدد 16 ألف موظف على الأقل.